

معا من أجل عالم أفضل للجميع... إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية

الإعاقة و التنمية

"إكسر حاجزي، ترى انجازي"

اختارت الأمم المتحدة لليوم العالمي لذوي الإعاقة سنة 2014 هذا العام شعار: "التنمية المستدامة، وعد التكنولوجيا" لتسليط الضوء على أهمية التكنولوجيا في تعزيز الإدماج و تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

أهمية اختيار مثل هذا الموضوع الشيق ربما عند الحديث عن الإعاقة في علاقتها بالتنمية يجد بعض الأفراد صبغة متحدية من ملتقى اكتسب من عنوانه "أنا موجود، أنا أقرر" واجهة لامعة و ذلك تكريسا لشعار "معا من أجل عالم أفضل للجميع: إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية" تبرز الرغبة في الإدماج والتحاور معنا كأفراد نحمل إعاقة و لكن نمتلك في الوقت ذاته قدرات وجّهت إليها جهتك مشكورة أذن الإنصات. نعم للإعاقة دور و أثر في التنمية و للتنمية تأثير و مساهمة في وضعية ذوي الإعاقة و ذلك من خلال التكنولوجيا المدعمة. تُطرح هذه الثنائية الجدلية في تفاعلها بعد تحديدنا لكلا المفهومين "الإعاقة" و "التنمية".

مفهوم الإعاقة و التنمية:

الإعاقة هي نمط من الاختلاف المثري للمجتمع تماما كالعرق و الجنس و اللون و اللغة، نجد في ذوي الإعاقة من قد وُلد بها و من البعض من ابتلي بها في مرحلة من العمر فإما أن يتم رفضها أو أن يقع التأقلم معها إلى درجة التفوق في سبيل إثبات الذات و بالتالي التفوق في ميادين مختلفة منها الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية و العلمية و لما لا الفنية لنصل إلى مراحل الأبداع و الإختراع. من هنا يتأجج عزم ذوي الأعاقة على الرغبة في الإنصهار الإيجابي في المجتمع فيأتي دور مؤسسات الدولة لضمان حقوقه كحق التنقل اليسير و التعليم و الصحة و التشغيل بما هم مواطنون فعّالون لهم حقوق و عليهم واجبات، و هو ما يدفع عجلة المجتمع في القيام بإعلاء جهد المسؤولين في الدولة و من خلال هذه الثقة و الجهود المتبادلة ينبثق مفهوم "التنمية" الذي يحقق نهضة البلاد و علوّها بالدفاع عن حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة بما هي إتفاقية تشكل امتدادا لاتفاقية حقوق الإنسان و ضمان تطبيقها و استمرارها...

الإعاقة و أثرها في التنمية:

حسب ما تبين فإن مراحل التنمية في علاقتها بذوي الإعاقة تشمل جميع المجالات و تحت على المنافسة التي تضمن جودة الراغبين في دفع عجلة التنمية و لكن ليس باستعراض القوى بل باستعراض المهارات. و هذا يدفع كل فرد على الحرص على التميّز و الإضافة و الأبداع في مختلف الميادين التي ينتمي إليها ذوو الإعاقة أنفسهم مما يحدث التعاون و التكامل في الأراء و الإستفادة من الخبرات.

دور المرأة و الفتيات ذوات الإعاقة في التنمية:

كما أننا لا يمكن أن نهمل دور المرأة بما هي ربة بيت أو فتاة حاملة لإعاقة ما في المجتمع، و ذلك بمحاولة الإنصات إلى همومها و معالجة المشاكل التي قد تكون حاجزا دون اكمال دراستها أو حتى محاولة التمتع بحياة كريمة تضمنها لها الدولة و بذلك تعود بالفائدة على الأجيال القادمة بما أن المرأة هي نصف المجتمع، فلا سبيل للتنمية إلا بالتواصل مع السيدات و الأنسات و إخراج البعض من عزلتهن و لما لا حثّهن على المشاركة كأفراد أو جمعيات في مساعدة المؤسسات بضبط حوادث الإهمال أو التعدي على ذوات الإعاقة و كشف المسكوت عنه و التصدي إليه من خلال المواقع الإجتماعية و الإستعمال الإيجابي للإنترنت فيتم كشف المستور لمنع تكرار المحذور.

ضمان مشاركة الأطفال و الشباب من ذوي الإعاقة في التنمية:

- عندما نتحدث عن المرأة، فإنه من الضروري الإشارة إلى ما تنجبه من أطفال و شباب و كلنا يعلم مدى قيمة الإعتناء بهذا الجيل الصاعد بما هو تجدد للمجتمع ككل. و من هنا نشير إلى أطفالنا و شبابنا من ذوي الإعاقة رغبة في التدخل المبكر لتأطيرهم و تأهيلهم لمواجهة الحياة ، و ذلك بضمان ظروف رعاية صحية و تعليمية ملائمة تكون أسمى أهدافها هي الإيمان بهم و تشجيعهم على التألق في الدراسة أو الرياضة لمن لا يستطيع اكمال التعليم و محاولة استثمار مواهبهم الفنية و العلمية و الرياضية و اللغوية كل حسب توجهه. فتكون السلطات المعنية متابعة لهم عن كثب و لما لا تحاول دفعهم إلى المشاركات الدولية و الإقليمية و حتى العربية (مثال الألعاب البار اولمبية عليها لذا رجاء فلنخصّ أطفالنا من ذوي الإعاقة ببصمة مميزة ليكونوا هم تجسيدا لها في مجتمعنا و من بوثقة العزلة نخرجهم ليكونون محل اعجاب لدى مجتمع بتشجيعه لقدرات كامنة فيهم يبهجم ليشحذ ما قد تكمن فيهم من مواهب نحن فقط نسعى لشحذها و فيهم بإذن الله نؤججها. إلى جانب تمكين المتخرجين من الجامعات من فئة ذوي الإعاقة من التشغيل و الإدماج في المنظومة الإقتصادية و لما لا يكونون سفراء لتدويل تجربة قطرهم في البلدان الشقيقة لتتسج على نفس المنوال فيكونون سفراء بلا حدود يفهمون من هم مثلهم من ذوي الإعاقة و يسعون للتعاون معهم من قريب على أرض الواقع أو من خلال الشبكة العنكبوتية لحل المشاكل و ايجاد الحلول المناسبة لكل حالة معا فتحصل الافادة و الإستفادة.

تطوير النقاط التي تم تحقيقها في مجال التنمية لذوي الإعاقة و من خلالها:

بعد تحديد هذه الفئة و تحسين قدرتها المعنوية، الجسدية، الثقافية و الإجتماعية و جب توسيع تدخل أعمق قصد الوصول إلى ضمان تواصل الأفراد من ذوي الإعاقة ضمن منظومة تسعى إلى تمهيد البيئة الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية و التربوية و المادية ملائمة لتحركاتهم و مساعدة على تواصلهم مما يحطم الحواجز التي تضمن تنمية شاملة لذوي الإعاقة و من بينها نخص بالذكر:

- أخذ الدولة بعين الاعتبار لحاجة البعض من الترتيبات في الأماكن العامة و ذلك بتوفير المسالك الميسرة للتنقل بالكراسي المتحركة إلى جانب تمكينهم من أقرص منخفضة لفتح الأبواب إلكترونيا و تسهيل عملية تنقلهم من فضاء إلى آخر و توفير أشرطة أرضية مخصصة لتسهيل استعمال العصي البيضاء و الإشارات الضوئية للصم، بالإضافة إلى وضع الأجهزة العامة للخدمات المصرفية أو أي تعامل بريدي و غيره بمستوى يكون في متناول الكل دون الحاجة الى المساعدة و بالتالي ضمان

استقلالية الفرد ما أمكن. من المهم أيضا أن تكون هذه التصميمات مشيئة بهذه الكيفية بطريقة عامة تميزها العفوية. حتى بالتصميمات العادية للمنتجات و البيانات (مثل: الأوراق النقدية و العلب و الأوراق الإدارية و غيرها) يجب اعتماد التسهيلات كطريقة البرايل. إلزام أي مشروع بناء لفضاء ترفيهي أو تجاري و غيره باعتماد التسهيلات التي تخول لذوي الإعاقة بمختلف أصنافها الولوج و القدرة على التنقل داخل ذلك الفضاء.

- من الأجدر عرض الطفل الحامل لإعاقة ما منذ ولادته أو حالما تكتشف الحالة على الأخصائيين و محاولة تقريب الأولياء من العائلات ذات التجارب الناجحة و عرض برامج أو مقاطع فيديو يتم تداولها على الشبكة العنكبوتية لفتح آفاق الحلول و لما لا الحديث معهم و مراسلتهم للاستفادة من تخطيهم لمشاكلهم.

- على المنظمات الدولية و المحليّة المعايينة فور السماع بحالة اجتماعية ما أن تمسك زمام المبادرة لأن التدخل السريع أكثر نفعا من التدخّل بعد تفاقم المشكلة المادية أو الإنسانية و ذلك بسرعة اتخاذ الإجراءات الضرورية و محاولة تقريب الخدمات بين الجهات عبر الانترنت.

- يمكن إلى جانب الدولة أن يساهم القطاع الخاص من شركات متعددة الجنسيات المستثمرة داخل الوطن إلى جانب القطاع المحلي في دعم تطبيق حقوق ذوي الإعاقة و ذلك ببعث مشاريع تدعم تشغيل نسبة منهم كمواطنين لهم كفاءات من خلال قوانين تضمن ظروف العمل الملائمة من حيث التقسيم الزمني و التوظيف المكاني المناسب و المعدات التقنية التي أصبحت اليوم في متناول الجميع، و يمكن للقطاع العام و الخاص المساهمة وفق إطار الشراكة أيضا في تغيير البنية التحتية التي تعيق تحركهم لنضمن حكما عادلا على إنتاجيتهم.

- بإمكان بعض المؤسسات أو الأفراد فضلا عن الدولة أن يساهموا في تبني مشروع ما كمحاولة التخفيف عن بعض ذوي الإعاقة بتوفير وظائف عن طريق الانترنت و بعث من يحتاج العلاج للتخفيف من المعاناة بالخارج و محاولة توفير أعمال مجزئة تتناسب و الحالة الصحية للعاملين من ذوي الإعاقة. و بذلك تكون الخطة التنموية ضمن منظومة كاملة و متكاملة بفضل دقة و حسن التوزيع في الأدوار.

- التوازن بين الحكومات الرسمية و الفردية في تقاسم الأدوار مهم جدا لضمان انجاح المشروع التنموي ككل من خلال الإحساس بالمسؤولية و الرغبة في المبادرة و الإثراء بأفكار أو حلول جديدة تنبع من إلهام الحاجة إلى التطوير و التغيير.

- هنا تكون الجمعيات الأهلية أقرب من المؤسسات الحكومية في تشخيص الوضع و تقديم الإستشارة و التدخل كوسيط بين ذوي الإعاقة و أسرهم و بين المؤسسات المعنية عمومية كانت أم فردية.

الدراسة و البحث:

تجميع البيانات و توثيقها حسب حالات الإعاقة و أولوية التدخل في الأمر.

× بناء شبكة رصد عربية إقليمية و حتى دولية معنية بشؤون الإعاقة لرصد حالات حامليها و ضبط مشاكلهم و تبادل التجارب لاستثمارها في بناء قاعدة بيانات واضحة.

× للمؤسسة الأكاديمية دور بارز و فعال في توظيف قواعد الدراسات و تطبيقها مباشرة على أرض الواقع مما يزيد من التطوير و اكتساب المهارة بالممارسة الفعلية و المقارنة الفورية.

× يدخل في هذا الإطار ضمان النجاح بتحفيز الشباب قريبي التخرج بمختلف الإختصاصات على خوض التجربة من خلال رسالات الماجستير أو الدكتوراه التي هم بصدد القيام بها فتكون المنفعة شاملة للطرفين.

× محاولة جعل المناهج الخاصة بالدراسات الأكاديمية مواكبة للمستجدات التي تحصل في القوانين العالمية و تبني التخصصات المعمّقة في مجال الإعاقة.

و بناء عن ما ورد، فإن دور التنمية في النهوض بذوي الإعاقة بارز و الأكثر أهمية هو جعل هذه الفئة ذاتها تساهم في دعم التنمية و تشريكها في مختلف مجالات الدولة الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية و الإعلامية بحيث تكون لها دور الفاعل لا ما كانت قد تعوّدت عليه من ظلم التهميش

و الإقصاء. هي اليوم و من خلال أهداف المؤتمر حاضرة معيّرة عن ذاتها ضامنة لحقوقها التي بدأت من أعلى منبر الملتقى الدولي العلمي الذي أبقى منظموه إلا أن تكون الأولوية في الحضور لذوي الإعاقة و هو إقرار بضرورة الإستماع إليهم و احتضانهم بصدر رحب ثم يأتي دور المنظمات و الجمعيات الداعمة لهم و المدافعة عن حقهم في المشاركة في بناء أوطانهم.

في الختام..

أشكر من الأعماق كل العاملين على انجاح هذا الملتقى الدسم في محتواه و الإنساني في نواياه و على رأسهم الدكتور منجي بن حمودة رئيس جمعية جربة-ميدون على هذه الجهود المثمرة و الإلتفاتة القيمة. بارك الله فيكم جميعا على جهودكم .

إعداد الأتسة لبنى صميده